

PROVISIONAL

A/42/PV.95
21 December 1987

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والتسعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

- تعيينات لملء الشواغر في هيئات فرعية وتعيينات أخرى [١٧]

(و) تعيين مفوض الأمم المتحدة لناميبيا : مذكرة من الأمين العام

- تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة [٧٥]

(أ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

١ (أ-ي)

- دراسة شاملة لكامل مسألة عمليات صيانة السلم من جميع نواحي هذه العمليات :
تقرير اللجنة السياسية الخاصة [٧٧]
- المسائل المتصلة بالاعلام : تقرير اللجنة السياسية الخاصة [٧٨]
- الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل
الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ [٢١] (تابع)
- (أ) تقارير الأمين العام
- (ب) مشروع القرار
- (ج) تقرير اللجنة الخامسة
- اقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود : طلب مقدم من الأمين العام لادراج بند فرعي
اضافي [٨] (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥البند ١٧ (و) من جدول الاعمال

تعيينات لملء الشواغر في هيئات فرعية وتعيينات أخرى :

(و) تعيين مفوض الأمم المتحدة لناميبيا : مذكرة من الأمين العام

(A/42/848)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : اقترح الأمين العام في مذكرته

تمديد تعيين السيد بيرنت كارلسون مفوضاً للأمم المتحدة لناميبيا لمدة سنة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن للسيد بيتر

دنفي زوزي ، ممثل زامبيا ، ورئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا .

السيد زوزي (زامبيا) ، رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (ترجمة

شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، السلطة القائمة

بإدارة الاقليم حتى حصوله على الاستقلال ، يسرني أن أهنئ السيد بيرنت كارلسون على

اعادة انتخابه بالإجماع مفوضاً للأمم المتحدة لناميبيا .

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير المجلس لكل الوفود التي أسست

اعادة انتخاب السيد كارلسون مفوضاً لناميبيا .

ان مفوض الأمم المتحدة لناميبيا هو شريك هام وحيوي لمجلس ناميبيا . فكل من المجلس والمفوض يدينان بوجودهما لقرار الجمعية العامة ٣٣٤٨ (د١ - ٥) المؤرخ في ١٩ ايار/مايو ١٩٦٧ ، القاضي بتشكيل المجلس ليقوم بادارة ناميبيا حين نيلها الاستقلال . وبموجب القرار نفسه ، قررت الجمعية انه يتعين على المجلس ان ينيط بالمهام الادارية والتنفيذية التي يعتبرها ضرورية الى المفوض الذي يكون مسؤولا في ادائه لتلك المهام أمام المجلس . وفي قرارات لاحقة بشأن مسألة ناميبيا قامت الجمعية العامة بتوصية من المجلس ، بإعداد تفاصيل أدوار المفوض ووظائفه ومسؤولياته .

وقد كان شاغل الجمعية الدائم والملح فيما يتعلق بالمفوض كفالة ان يظل مسؤولا أمام المجلس من حيث المهام التي عهد اليه بها ومن حيث المسؤولية على حد سواء . ان الطابع الفريد للمجلس بوصفه السلطة الشرعية لادارة ناميبيا المناطة بها مسؤوليات قانونية وادارية له أثره على اختصاصات المفوض السياسية الخاصة وثمة دليل هام على الدور السياسي الخاص للمفوض هو كون انه معين من قبل الجمعية العامة بناء على ترشيح من الامين العام .

ان المهام المعهود بها الى المفوض من قبل المجلس نيابة عن الجمعية العامة مهام سياسية وحساسة للغاية . فبالاضافة الى اضطلاع بالمسؤوليات الادارية والتنفيذية فيما يتعلق بناميبيا تنفيذا لقرارات الجمعية العامة . يضطلع المفوض أيضا بـادارة وجمع الاموال لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا وأجهزته الفرعية وفقا للمبادئ التوجيهية التي يضعها المجلس . وإضافة الى ذلك ، فهو يضطلع بمسؤولية إمدار وشائق السفر والهوية للناميبيين ، ومسؤولية تنفيذ المرسوم رقم "١" لحماية الموارد الطبيعية لناميبيا . هذه المهام وغيرها من المهام الحساسة التي يعهد بها المجلس الى المفوض إنما تؤكد الحاجة الملحة للاستقلال الذاتي الذي ينبغي ان يحصل عليه بوصفه الساعد التنفيذي لناميبيا . ويرى المجلس ان هذه الامتيازات لا غنى عنها مطلقا اذا ما كان للمفوض ان يفي بمسؤولياته إزاء المجلس ، بل في الواقع إزاء قضية ناميبيا .

(السيد زوزي ، رئيس مجلس
الأمم المتحدة لناميبيا)

إبان الوقت الوجيز الذي أمضاه السيد كارلسون كمفوض قام بتقديم إسهامات هامة . ويشعر المجلس بالاعجاب بالطريقة التي اضطلع بها المفوض بمسؤولياته ، ولاسيما موقفه القاطع فيما يتعلق بمسألة ناميبيا . وينبغي التأكيد في المقام الاول على تهيئة المناخ السياسي الذي من شأنه ان يسهل استقلال الإقليم دون مزيد من التأخير . والمجلس يتفق مع ذلك التقييم .

ان المسؤولية المباشرة التي يضطلع بها المجتمع الدولي عن ناميبيا منذ ما يزيد على عقدين لم يتم الوفاء بها وذلك بسبب تعنت بريتوريا والدعم الذي تحصل عليه من بعض الدوائر . ان الولاية التي يضطلع بها المجلس باسم الجمعية العامة تتجلى من الناحية العملية في المساعدة المقدمة لشعب ناميبيا عن طريق جهود المفوض . كما ان مهمة إعداد شعب ناميبيا للمسؤوليات التي سيضطلع بها عند الاستقلال هي مسؤولية متكاملة للمجلس ومفوضه . ولهذا يعلق المجلس أهمية كبرى على دور المفوض وعلى الترتيبات الادارية التي يعمل بمقتضاها . وهذه مسألة ذات أهمية سياسية قصوى . ان المجلس يثق ثقة كاملة في ان المفوض سيفي بواجباته بأمانة وثقة واقتدار . وأود ان أوكد له تأييد وتعاون المجلس المستمرين في مسعانا المشترك لضمان استقلال ناميبيا غير المشروط ، على أساس قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : بذلك تختتم الجمعية نظرها في

البند الفرعي (و) من البند ١٧ من جدول الأعمال .

البند ٧٥ و ٧٧ و ٧٨ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة .

(أ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/42/811) .

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/42/853) .

دراسة شاملة لكامل مسألة عمليات صيانة السلم من جميع نواحي هذه العمليات : تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/42/813) .

المسائل المتصلة بالإعلام : تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/42/814) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن للسيد هلوفي
 ممثل سوازيلند ، مقرر اللجنة السياسية الخاصة ليقدم تقارير تلك اللجنة بشأن بنود
 جدول الاعمال ٧٥ و ٧٧ و ٧٨ .

السيد هلوفي (سوازيلند) ، مقرر اللجنة السياسية الخاصة ، (ترجمة
شفوية عن الانكليزية) : يشرفني مرة أخرى هذا الصباح ان أقدم الى الجمعية العامة
 تقارير اللجنة السياسية الخاصة لنظرها . وبهذه المناسبة سأعرض تقارير اللجنة
 الثلاثية المتبقية .

ان التقرير الاول الذي أتشرف بتقديمه هذا الصباح يتصل بالبند ٧٥ من جدول
 الاعمال "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس
 حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة . وهو وارد في الوثيقة A/42/811 . وقد خصصت
 اللجنة السياسية الخاصة ست جلسات لهذا البند ، وشارك ٢٧ وفدا في النقاش . وهناك
 مشاريع قرارات سبعة اعتمدت كلها بتصويتات مسجلة ، وهي واردة في الفقرة ٢٧ من
 تقرير اللجنة التي توصي الجمعية العامة باعتمادها .

أما التقرير الثاني المعروف على الجمعية في الوثيقة A/42/813 ، فيتصل
 بالبند ٧٧ من جدول الاعمال "دراسة شاملة لكامل مسألة عمليات صيانة السلم من جميع
 نواحي هذه العمليات" وقد بحثت اللجنة هذا البند في ست جلسات واستمعت الى ٢١ بيانا
 تم الإدلاء بها في المناقشة العامة . ويرد مشروع القرار ، الذي اعتمد دون تصويت ،
 في الفقرة ١٣ من تقرير اللجنة ، وهي توصي الجمعية العامة باعتماده .

وأخيرا ، تقرير اللجنة الثالثة الوارد في الوثيقة A/42/814 ، وهو يتصل
 بالبند ٧٨ من جدول الاعمال "المسائل المتملة بالإعلام" وقد كرس تسع جلسات لبحث هذا
 البند ، وشارك ٦٦ متكلما في المناقشة العامة . أما مشروعا القرارين اللذان اعتمدا
 بتصويتين مسجلين ، فهما يردان في الفقرة ١٧ من تقرير اللجنة ، وهي توصي الجمعية
 العامة باعتمادها أيضا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : اذا لم يكن هناك أي مقترح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، ساعتر ان الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخاصة المعروضة عليها اليوم .
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : تقتصر البيانات على تعلييل

التصويت .

ان مواقف الوفود إزاء مختلف توصيات اللجنة السياسية الخاصة قد عرضت بوضوح في اللجنة واردة في المحاضر الرسمية ذات الصلة بالموضوع .

هل لي ان أذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة وافقت في الفقرة ٧ من المقرر

٤٠١/٢٤ على انه :

"عندما ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي

جلسة عامة ، تقتصر الوفود قدر الإمكان ، على تعلييل تصويتها مرة واحدة ، أي

إما في اللجنة أو في الجلسة العامة ، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة

العامة مختلفاً عن تصويته في اللجنة" .

ننتقل الآن الى تقرير اللجنة السياسية الخاصة بشأن البند ٧٥ من جدول الأعمال

المعنون "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس

حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة" (A/42/811) .

سندت الجمعية العامة الآن في سبعة مشاريع قرارات أوصت بها اللجنة السياسية

الخاصة في الفقرة ٢٧ من تقريرها (A/42/811) . استرعي انتباه الأعضاء الى مشروع

القرار ألف . طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، جزر

البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بنن ، بوليفيا ، بوتسوانا ،

البرازيل ، بروندي دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ،

بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية

السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ،

جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،

كمبوديا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ،

الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ،
 إثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية
 الألمانية ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ،
 غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ،
 إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، الأردن ، كينيا ،
 الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ،
 ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ،
 ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشوس ، المكسيك ، منغوليا ،
 المغرب ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ،
 باكستان ، بنما ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ،
 رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ،
 ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ،
 السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، جزر سليمان ، الصومال ، سوري
 لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية
 السورية ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ،
 أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد
 الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ،
 جمهورية تنزانيا المتحدة ، فنزويلا ، فيجي ، نام ، اليمن ،
 يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : إسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : أنتيغوا وبربودا ، استراليا ، النمسا ، بربادوس ، بلجيكا ،
 بليز ، الكاميرون ، كندا ، جمهورية أفريقيا الوسطى ،
 كوستاريكا ، كوت ديفوار ، الدانمرك ، غينيا الإستوائية ،
 فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ،
 غرينادا ، آيسلندا ، أيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، ليبيريا ،

لكسمبرغ ، ملاوي ، مالطة ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ،
النرويج ، البرتغال ، أسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، أوروغواي ، زائير .

اعتمد مشروع القرار ألف بأغلبية ١١١ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٣٦ عضوا

عن التصويت (القرار ١٦٠/٤٢ ألف) *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : ننتقل بعد ذلك الى مشروع

القرار بـاء . طلب إجراء تصويت منفصل على الفقرة ١ من منطوق القرار . هل هناك أي
اعتراض على ذلك الطلب ؟ لا يوجد أي اعتراض . لذلك ، سأطرح الفقرة للتصويت أولا .
طلب إجراء تصويت مسجل .

إجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،
الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،
بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوليفيا ، بوتسوانا ،
البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ،
بورما ، بوروندي ، بيلاروسيا (جمهورية - الاشتراكية
السوفياتية) ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية
أفريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر
القمر ، الكونغو ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ،
تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،
الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ،

* بعد ذلك أبلغ وفد سادة كيتس وشيفيس الأمانة العامة بأنه كان ينوي

التصويت مؤيدا .

غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ،
 غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ألمانيا
 (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ،
 غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ،
 آيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ،
 العراق ، آيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ،
 الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ،
 ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ،
 مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،
 موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
 موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ،
 النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، بنما ، باراغواي ،
 بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ،
 رواندا ، سانتا لوسيا ، سانتا فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ،
 المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ،
 سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، أسبانيا ، سريلانكا ،
 السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية
 السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،
 أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد
 الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ،
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ،
 جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ،
 أوروغواي ، فنزويلا ، فيجي ، نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ،
 زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : إسرائيل .

الممتنعون : كوستاريكا ، السلفادور .

اعتمدت الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار بآء بأغلبية ١٤٧ صوتا مقابل صوت

واحد مع امتناع عضوين عن التصويت* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أطرء الآن مشروع القرار بآء .

في مجموعءه للتصويت . طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،

الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،

بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوليفيا ، بوتسوانا ،

البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ،

بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية

السوفياتية) ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، تشاد ،

شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ،

قبرس ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن

الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ،

إكوادور ، مصر ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،

فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،

ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ،

غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ،

* جعد ذلك أبلغ وفد سائء كيتس ونيفيس الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت

مؤيدا .

أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ،
العراق ، أيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، كينيا ، الكويت ،
لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ،
الجمهورية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ،
ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،
المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ،
نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ،
باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ،
الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ،
سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي
وبرنسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ،
سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، أسبانيا ، سري
لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية
العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،
تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية
السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ،
فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : إسرائيل .

الممتنعون : بليز ، جمهورية افريقيا الوسطي ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ،
السلغادور ، ليبيريا ، الولايات المتحدة الامريكية ، زائير .

اعتمد مشروع القرار بآء في مجموعه بأغلبية ١٤٢ صوتا مقابل صوت واحد مع

امتناع ٨ أعضاء عن التصويت (القرار ١٦٠/٤٢ بآء)* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار

جيم . طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،
الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،
بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوليفيا ، بوتسوانا ،
البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينافاسو ،
بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية
السوفياتية) ، الكامبيرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، تشاد ،
شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ،
قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن
الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ،
إكوادور ، مصر ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،
فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ،
غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ،
أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ،
العراق ، أيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ،
الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ،
ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ،

* بعد ذلك أبلغ وفد سانت كيتس ونيفيس الأمانة العامة بأنه كان ينوي

التصويت مؤيدا .

ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،
 موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ،
 نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ،
 النرويج ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، بنما ،
 باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ،
 رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ،
 ساموا ، سان تومي وبرنسيبي ، المملكة العربية السعودية ،
 السنغال ، ميشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ،
 الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ،
 سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،
 توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا
 (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة
 المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، جمهورية
 تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
 يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : إسرائيل .

الممتنعون : بليز ، جمهورية افريقيا الوسطي ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ،
 الحلفادور ، ليبيريا ، الولايات المتحدة الامريكية ، زائير .

اعتمد مشروع القرار جيم بأغلبية ١٤٢ صوتا مقابل صوت واحد مع امتناع ٨

أعضاء عن التصويت (القرار ١٦٠/٤٢ جيم) * .

* بعد ذلك أبلغ وفد سانت كيتس ونيفيس الامانة العامة بأنه كان ينوي

التصويت مؤيدا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار

دال . ترد الاشار المترتبة عليه في الميزانية البرنامجية في تقرير اللجنة الخامسة

(A/42/853)

طلب إجراء تصويت منفصل على الفقرة ٦ من منطوق القرار . هل هناك أي اعتراض

على ذلك الطلب ؟ لا يوجد أي اعتراض . سأطرح الفقرة ٦ للتصويت أولاً . طلب إجراء

تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، البحرين ، بنغلاديش ،

بنن ، بوتسوانا ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ،

بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،

الراش الاخضر ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،

كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ،

إثيوبيا ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ،

غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ،

إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، الاردن ،

كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ،

لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ،

ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ،

المغرب ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ،

باكستان ، باراغواي ، بيرو ، بولندا ، قطر ، رومانيا ،

رواندا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ،

سيراليون ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ،

الجمهورية العربية السورية ، تونس ، تركيا ، أوغندا ،

أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ،

جمهورية تنزانيا المتحدة ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ،
زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، بليز ، كندا ، الدانمرك ، الجمهورية
الدومينيكية ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية -
الإتحادية) ، غرينادا ، هندوراس ، أيسلندا ، أيرلندا ،
إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ،
نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت
وجزر غرينادين ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا
الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروغواي .

الممتنعون : أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ،
بربادوس ، بوليفيا ، البرازيل ، بورما ، الكامبيرون ، جمهورية
افريقيا الوسطى ، شيلي ، كوستاريكا ، كوت ديفورا ، إكوادور ،
مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، فيجي ، اليونان ،
غواتيمالا ، هايتي ، ليبيريا ، ملاوي ، مالطة ، نيبال ، بنما ،
بابوا غينيا الجديدة ، الفلبين ، ساموا ، سنغافورة ، جزر
سليمان ، أسبانيا ، السويد ، تايلند ، توغو ، فنزويلا ، زائير .

اعتمدت الفقرة ٦ من مشروع القرار دال بأغلبية ٨٢ صوتا مقابل ٢٦ صوتا مع

امتناع ٢٧ عضوا عن التصويت* .

* بعد ذلك أبلغ وفدا سانت كيتس ونيفيس وكولومبيا الأمانة العامة

بأنهما كانا ينويان الامتناع عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أ طرح الآن للتصويت مشروع القرار

دال في مجموعه . وقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، جزر

البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،

بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينافاسو ،

فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية

السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر

القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا

الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، إكوادور ، مصر ،

إثيوبيا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية

الالمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا -

بيساو ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ،

إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، الأردن ، كينيا ،

الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ،

ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ،

ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ،

المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ،

عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ،

بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ،

سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،

سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ،

أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية

السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،

أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : كوستاريكا ، إسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : أنتيغوا وبربودا ، استراليا ، النمسا ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، الكامبيرون ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، كوت ديفوار ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، فيجي ، فنلندا ، ألمانيا (جمهورية - الإتحادية) ، غرينادا ، هايتي ، أيسلندا ، أيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، مالطة ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سوازيلند ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، أوروغواي ، زائير .

اعتمد مشروع القرار دال برمته بأغلبية ١١٢ صوتا مقابل ٢ أصوات مع امتناع

٣٨ عضوا عن التصويت (القرار ١٦٠/٤٢ دال) * .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل كولومبيا

لإشارة نقطة نظامية .

السيد رودريغو ميدينا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود

فقط أن أقول إن كولومبيا قد امتنعت عن التصويت على الفقرة ٦ من مشروع القرار وسنكون ممتنين للغاية لو أشير الى ذلك في المحضر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أطرح الآن للتصويت مشروع القرار

هاء . وقد طلب إجراء تصويت مسجل .

* بعد ذلك أبلغ وفدا سان كيتس ونيفيس وفرنسا الامانة العامة بأنهما

كانا ينويان الامتناع عن التصويت .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينافاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، شيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ،

الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد
وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية -
الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : إسرائيل .

الممتنعون : بلجيكا ، الكامبيرون ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ،
كوستاريكا ، كوت ديفوار ، الدانمرك ، السلفادور ، غينيا
الإستوائية ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الإتحادية) ، هايتي ،
هندوراس ، أيسلندا ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، هولندا ،
النرويج ، سوازيلند ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، زشير .

اعتمد مشروع القرار هاء بأغلبية ١٣٠ صوتا مقابل صوت واحد مع امتناع

٢٢ عضوا عن التصويت (القرار ١٦٠/٤٢) * .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أطره الآن للتصويت مشروع القرار

واو . وقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،
الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،
بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،
بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ،

* بعد ذلك أبلغ وفدا سان كيتس ونيفيس وفرنسا الامانة العامة بأنهما

كانا يتويان التصويت مؤيدين .

بوركينافاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية -
الاشتراكية السوفياتية) ، كندا ، الرأس الأخضر ، تشاد ، شيلي ،
الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ،
قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن
الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ،
إكوادور ، مصر ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،
فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية
الألمانية ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ،
اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ،
غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ،
إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ،
أيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ،
الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ،
ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ،
ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،
المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،
هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ،
النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،
باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ،
رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ،
ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ،
السنغال ، ميشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ،
الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ،
سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،
توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ،

أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ،
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ،
جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ،
اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : إسرائيل .

الممتنعون : بليز ، الكامبيرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، كوستاريكا ،
كوت ديفوار ، السلفادور ، ليبيريا ، ملاوي ، الولايات المتحدة
الأمريكية ، زائير .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٤٢ صوتا مقابل صوت واحد مع امتناع ١٠ أعضاء

عن التصويت (القرار ١٦٠/٤٢ واو)* .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أ طرح الآن للتصويت مشروع القرار

زاي . وقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،
الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،
بنغلاديش ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،
البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ،
بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،
كندا ، الرأس الأخضر ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ،
الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا
الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ،

بعد ذلك أبلغ وفد سان كيتس ونيفيس الامانة العامة بأنه كان ينوي

التصويت مؤيدا .

الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، إثيوبيا ، فيجي ،
 فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية
 الألمانية ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ،
 غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ،
 هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية -
 الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، الأردن ،
 كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ،
 لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ،
 مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،
 موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
 موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ،
 النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا
 غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،
 البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت
 وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة
 العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سلفادور ،
 جزر سليمان ، الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ،
 سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ،
 تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ،
 أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد
 الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية
 المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا
 الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فنزويلا ، فييت نام ،
 اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : بربادوس ، بليز ، الكاميرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ،
شيلي ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، السلغادور ، غينيا
الإستوائية ، غرينادا ، هندوراس ، ليبيريا ، أوروغواي ، زائير .
اعتمد مشروع القرار زاي بأغلبية ١٣٧ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ١٤ عضوا
عن التصويت (القرار ١٦٠/٤٢ زاي)* .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد انتهينا من النظر في البند
٧٥ من جدول الاعمال .

وننظر الآن في تقرير اللجنة السياسية الخاصة بشأن البند ٧٧ من جدول الاعمال
المعنون "دراسة شاملة لكامل مسألة عمليات صيانة السلم من جميع نواحي هذه
العمليات" (A/42/813) .

وتبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت اللجنة باعتماده في الفقرة ١٣
من تقريرها (A/42/813) . وقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار دون تصويت . فهل لسي أن
أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها ؟
تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد انتهينا من نظر البند ٧٧
من جدول الاعمال .

وننتقل الآن الى تقرير اللجنة السياسية الخاصة عن البند ٧٨ من جدول الاعمال
المعنون "المسائل المتصلة بالإعلام" (A/42/814) .
تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات التي أوصت اللجنة السياسية الخاصة
باعتمادها في الفقرة ١٧ من تقريرها (A/42/814) . ونتناول أولا مشروع القرار ألف .
وقد طلب إجراء تصويت مسجل .

* بعد ذلك أبلغ وفد سان كيتس ونيغيس الأمانة العامة بأنه كان ينوي
التصويت مؤيدا وأبلغها وفد ملاوي بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينافاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ،

المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ،
 سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ،
 السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية
 السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،
 أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد
 الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ،
 جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ،
 اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية -
 الإتحادية) ، أيسلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ،
 لكسمبرغ ، هولندا ، النرويج ، البرتغال ، تركيا ، المملكة
 المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٣٦ صوتا مقابل صوت واحد مع امتناع خمسة عشر

عضوا عن التصويت (القرار ١٦٣/٤٢ (١))*

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : ومنتقل الى مشروع القرار (باء)

الوارد في الفقرة ١٧ من تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/42/814) . وقد طلب إجراء
 تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

* بعد ذلك أبلغ وفد سانت كيتس ونيفيس والسلفادور الأمانة العامة
 بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، إيطاليا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ،

السفال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ،
 الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ،
 سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،
 توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا
 (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية
 تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
 يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، ألمانيا (جمهورية -
 الإتحادية) ، آيسلندا ، إسرائيل ، اليابان ، هولندا ،
 النرويج ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا
 الشمالية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٤٠ صوتا مقابل صوت واحد مع امتناع أحد عشر

عضوا عن التصويت (القرار ١٦٣/٤٢ بء) * .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد فرغنا من النظر في البنود

٧٨ من جدول الأعمال ، وكل تقارير اللجنة السياسية الخاصة .

* بعد ذلك أبلغ وفدا سانت كيتس ونيفيس وكوستاريكا الأمانة العامة

بأنهما كانا يتويان التصويت مؤيدين .

البند ٢١ من جدول الأعمال (تابع)الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاشالاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .(أ) تقارير الأمين العام (A/42/560 و Corr.1 ، A/42/674)(ب) مشروع القرار (A/42/L.11/Rev.1)(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/42/854)الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أذكر الممثلين بشأن

المناقشة حول هذا البند كانت قد اختتمت في الجلسة العامة الخمسين التي انعقدت يوم

الثلاثاء ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ .

وفيما يتصل بهذا البند ، معروض على الجمعية العامة مشروع قرار

(A/42/L.11/Rev.1) ؛ وتقرير اللجنة الخامسة حول الآثار المترتبة في الميزانية

البرنامجية على مشروع القرار قد صدر في الوثيقة A/42/854 .

أعطي الكلمة الآن لممثل زامبيا الذي يود أن يعرض لكم نص مشروع القرار

المنقح .

السيد زوزي (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم مقدمي

المشروع ، أود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أعرض عليكم نصا منقحا لمشروع القرار

(A/42/L.11/Rev.1) المقدم تحت البند ٢١ من جدول الأعمال "الحالة الاقتصادية الحرجة

في افريقيا : برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في

افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠" .

ولعلمكم تذكرون إن مشروع القرار الأصلي الخاص بهذا البند قدمه وفد زامبيا

يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام ، وفي ذلك الوقت دعونا كل الوفود المهمة

بالأمر لتنضم الى المجموعة الافريقية في صياغة نص قد يحظى بتأييد الجميع حتى يمكن

اعتماد مشروع القرار التفاوضي بتوافق الآراء .

ولمدة أكثر من شهر ونصف ، أجريت مفاوضات مكثفة تحت قيادة أحد نواب الرئيس المرموقين وهو السفير محبوباني ، الممثل الدائم لسنغافورة وأود أن أعرب عن خالص الامتنان للسفير محبوباني على تفانيه وجهوده التي لا تكل لتمكين كل الوفود من المشاركة في المفاوضات الطويلة والشاقة . وأود أيضا أن أعرب عن مشاعر مماثله لأعضاء وفده الذين عملوا جاهدين لتنسيق المفاوضات ما بين مختلف الوفود .

ومع أن مشروع القرار المعروض على الجمعية مازال نما افريقيا في جوهره ، إلا أنه يتضمن كذلك عناصر أدخلتها الوفود الأخرى المهمة بالأمر . والتي شاركت في المفاوضات . وأستطيع ، إذن ، أن أقول بثقة إن النص الذي تنظر فيه اليوم هو ذروة التنازلات التي تمت خلال المفاوضات .

إن الرسالة الرئيسية لمشروع القرار قصد بها تنبيه المجتمع الدولي إلى الحالة الاقتصادية الحرجة التي تعاني منها افريقيا الآن . والقصد المتوخى هو تقديم تقييم مبدئي قبل أن تجري الجمعية استعراضا شاملا ومفصلا لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة .

والشيء الرئيسي هو أن مشروع القرار المعروض علينا يسجل الجهود والتضحيات الكبيرة التي بذلتها البلدان الافريقية في عملية تنفيذ برنامج العمل ، وبينه جهود البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف التي تقوم بدعم تلك الجهود الافريقية من أجل تشجيع هذه العملية الحيوية .

وهناك تسليم بأن الحالة الاقتصادية الحرجة لا تزال تشكل جزءا لا يتجزأ من الصورة الافريقية . وتوضح المعلومات الواردة في تقرير الامين العام بالفعل الحالية الاقتصادية الصعبة التي تواجه البلدان الافريقية توضحا كبيرا . وبالإضافة الى ذلك فإن عددا كبيرا من البلدان الافريقية مازال يتعرض للكوارث الطبيعية كالجفاف والتصحر وغزو الجنادب والجراد ، مما يمثل عقبات خطيرة تعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وعلى الرغم من الاثار الضارة للمستويات المنخفضة في الانتاجية ولعدم حدوث تحول هيكلي في الاقتصادات الافريقية أو ضالة معدلات التحول ان وجدت ، فإن البيئية الخارجية غير المؤاتية والتقييدات الخارجية المنشأ قد أدت الى تفاقم حدة الازمة بشكل كبير ، وسيواصل تهديد أي فرص لانتعاش القارة وتنميتها . وهناك ضرورة عاجلة بشكل خاص لتحسين معدلات التبادل التجاري للمنتجات التصديرية الرئيسية للبلدان الافريقية وكذلك لمعالجة المسألة الحاسمة الخاصة بالتدفق العكسي لمواردها الشحيحة الى خارج القارة نتيجة لخدمة الدين .

ومن الهمية بمكان أن تولي الجهات الدائنة ، سواء كانت من البلدان أو من المؤسسات المالية والانمائية المتعددة الاطراف ، اهتماما خاصا لاحتياجات البلدان الافريقية في مجالي التنمية والاستثمار عند النظر في الشروط والظروف الخاصة بحسم مشاكل الديون لكل بلد . وأي جهود للتكيف يضطلع بها من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي في افريقيا ينبغي أن تتضمن عنصرا ايجابيا على الاقل للنمو . وخلاصة القول ، يتعين توجيه برامج التكيف التي يضطلع بها نحو تحقيق النمو . ويتعين السعي لجعلها تنصدر مجالات النمو الحاسمة ، بما في ذلك مجالي الانتاجية والحفاظ على توفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية الاساسية .

ان نتيجة تناقص حوائل الصادرات ، وارتفاع الالتزامات الخاصة بخدمة الدين التي تقدر الآن بمبلغ ١٤ بليون دولار سنويا ، وانخفاض تدفقات رؤوس الاموال الخارجية سيستمر تأثيرها السلبي على تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . وفي

الوقت الذي نلاحظ فيه انه قد تم اتخاذ بعض التدابير الرامية الى زيادة تدفقات الموارد المالية المتعددة الاطراف الى افريقيا ، فإن اجمالي تدفقات الموارد لاتزال قاصرة جدا عن الوفاء بالمتطلبات الافريقية .

وفي الوقت الذي كانت فيه الاقتصادات الافريقية قد استنزفت مواردها بها مقداره ٣٣ بليون دولار في عام ١٩٨٦ نتيجة لتناقص حائل الصادرات والالتزامات خدمة الدين ، فإن التدفقات الاجمالية في الموارد الى افريقيا لم تتعد مبلغ ١٨ بليون دولار . ولئن كان هذا المبلغ يمثل زيادة عن مستوى عام ١٩٨٥ البالغ ١٦ بليون دولار ، إلا أنه كان في الواقع أقل منه من حيث قيمته الحقيقية . لذلك لابد من اتخاذ نهج فعال لحل مشكلتي الديون والسلع الاساسية ولتوفير تدفقات كافية من الموارد الى افريقيا في اطار السياق الخاص بتحقيق الانتعاش والتنمية . وينبغي لمثل هذا النهج أن يأخذ في اعتباره أولا وقبل كل شيء العلاقة المتبادلة بين مشكلة الديون وحوائل الصادرات وتدفقات الموارد .

ولابد لنا من أن ننظر الى بعض المبادرات والمقترحات التي طرحت في محافل دولية شتى ولكنها لم تخرج قط الى النور لنرى ما اذا كان بوسعنا أن نعزز تلك المبادرات والمقترحات ونترجمها الى اجراءات وتدابير ملموسة يمكن للمجتمع الدولي أن ينفذها بشكل جماعي وفعال ، بغية مساعدة افريقيا في تعزيز جهودها الرامية الى تحقيق الانتعاش .

تلك باختصار هي بعض المسائل التي يتناولها النص المنقح لمشروع القرار هذا ، وهي مسائل لها أهمية حاسمة لتفهم التدابير المحددة في برنامج الانتعاش ولوضعها موضع التنفيذ .

وكما تم الاتفاق بالاجماع في الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة عندما اعتمد برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، ستقوم لجنة جامعة مخصصة تابعة لهذه الجمعية العامة باجراء استعراض وتقييم لما تم في تنفيذ ذلك البرنامج . ومن المقرر أن يجرى ذلك في

أوائل شهر أيلول/سبتمبر من العام المقبل - أي بعد تسعة شهور من الآن . ويحدو الدول الاعضاء الافريقية وطيد الامل في أن يتبلور موقف ايجابي تجاه ذلك الاستعراض تسترشد به المداولات التي ستجرى في تلك الدورة . كما أن لديّ أمل صادق في أن يحظى مشروع القرار الذي توليت عرضه توا بتأييد واسع النطاق في هذه الجمعية العامة ، أو بما هو أفضل من ذلك بأن يعتمد بتوافق الآراء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : تبث الجمعية العامة الآن فسي

مشروع القرار A/42/L.11/Rev.1 . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار هذا ؟

أعتمد مشروع القرار A/42/L.11/Rev.1 (القرار ١٦٣/٤٣)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل الولايات

المتحدة ، الذي يريد تعليل تصويته .

السيد كورن (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : منذ شهر مضى ، جرت مناقشة عامة بشأن هذا البند من بنود جدول الاعمال في الجلسة العامة للجمعية العامة . ومنذ ذلك الوقت والوفود تجري مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/42/L.11 الذي قدمه وفد زامبيا بالنيابة عن منظمة الوحدة الافريقية . وقد تولى رئاسة تلك المشاورات غير الرسمية السفير كيشور محبوباني ممثل سنغافورة بطريقة موضوعية وقديرة للغاية . ويود وفد بلدي أن يشكر السفير محبوباني على اسهامه الصادق والمؤثر والهام في العمل المتمثل في تلك المشاورات غير الرسمية ، لأنه لولا جهوده التي لا تكل لكان هناك شك حول امكانية اعداد النص المنقح لمشروع القرار A/42/L.11 وطرحه أمامنا اليوم .

لقد اختار وفد بلدي أن ينضم الى توافق الآراء فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذ

توا ، نظرا لما يشعر به بلدي من اهتمام كبير بالبلدان الفقيرة والمطحونة بالديون ، خاصة بلدان افريقيا جنوبي الصحراء . إلا أن هناك نقاطا عديدة نسود تسجيلها .

أولا ، نحن نشعر بقلق لأن هذا القرار لا يشدد بشكل كاف على الالتزامات الخاصة
باجراءات التكيف الهيكلية واملاحات السياسة الداخلية التي قامت بها البلدان
الافريقية ذاتها . ومن الأمور الحيوية المحافظة على تلك الجهود التي جرى الشكك
عليها في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لافريقيا وفي الدورة السابعة
لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

ثانيا ، لا يؤكد هذا القرار على الجهود الدولية الواسعة النطاق التي تبذل
حاليا لمساعدة افريقيا . وعلى سبيل المثال ، أنشأ صندوق النقد الدولي مرفق التكيف
الهيكلية وهناك مناقشات تجرى حاليا بشأن توسيع نطاقه . ويقدم الدائنون في اطار
نادي باريس شروطا تسهيلية ، تحدد لكل حالة على حدة ، لاعادة جدولة ديون البلدان
الفقيرة جدا والبلدان المثقلة بالديون . وفي اطار التجديد الشامن للموارد السني
تقوم به المؤسسة الانمائية الدولية تم تخصيص نصف المساعدة التسهيلية التي تبلغ
١٢,٤ بليون دولار لافريقيا . وأسفرت المفاوضات التي اختتمت مؤخرا بشأن التجديد
الخامس لموارد صندوق التنمية الافريقي عن زيادة موارد الصندوق من نحو ١,٥ بليون
دولار الى زهاء ٢,٧ بليون دولار . وبالإضافة الى ذلك تضاعفت موارد صندوق التنمية
الافريقي بموجب معدلات الزيادة الرابعة في رأس المال العام التي أقرت في شهر
حزيران/يونيه ثلاث مرات .

ثالثا ، تظلع حكومة الولايات المتحدة من جانبها بإجراء تغييرات هيكلية
تجعلها في وضع أفضل لدعم برنامج العمل بمزيد من الفعالية . وفي اطار مبادرة
الرئيس ريغان للقضاء على الجوع في افريقيا ، اقترحنا على الكونغرس انشاء صندوق
للتنمية لافريقيا يستهدف تعزيز ادارة برامج مساعدتنا لافريقيا وزيادة فعاليتها .

رابعا ، نحن نعترض على عبارات وردت في القرار تشير الى أن تدفقات الموارد الى افريقيا قد انخفضت من حيث قيمتها الحقيقية . وتدل حساباتنا لهذه التدفقات على أن هذه النتائج عرضة لمختلف التفسيرات . فمن رأينا انه فيما بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٧ ، وهي الفترة التي اكتسب فيها الجهد الدولي لمساعدة افريقيا زخمه ، زاد مجموع الموارد الصافية المتدفقة الى افريقيا من حيث قيمته الحقيقية .

وأخيرا ، وبالرغم من النقاط آنفة الذكر ، نأمل أن يؤدي هذا القرار الى تعزيز التعاون العالمي اللازم لمواجهة التحدي المتمثل في تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة في عام ١٩٨٦ .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : بذلك تختتم الجمعية نظرها في

البند ٢١ من جدول الأعمال .

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

اقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود : طلب مقدم من الأمين العام لادراج بند فرعي اضافي
(A/42/243)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن استرعي انتباه الجمعية الى مذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/42/243 فيما يتعلق بتعيين عضو في وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة نظرا لاستقالة أحد أعضائها .

وحيث أن البند ١٧ من جدول أعمال الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة "تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى" ، لا يتضمن أي بند فرعي يتصل بتعيين أعضاء وحدة التفتيش المشتركة ، يرى الأمين العام أنه ، لكي تتمكن الجمعية العامة من اتخاذ الاجراء المطلوب ، ينبغي أن تدرج ، وفقا للممارسة المتبعة ، هذا البند الفرعي الاضافي على جدول أعمال دورتها الثانية والأربعين على أن ينظر في جلسة عامة .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في ادراج ذلك البند الفرعي الاضافي على جدول أعمال الدورة الثانية والأربعين على أن ينظر في جلسة عامة ؟

تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥